إشكالية الشاهد النحوي
(النظريّة والتطبيق)

أ.م.د. أحمد حسين عبد السادة
جامعة المثنى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

أما بعد

فقد اكتسب الشاهد النحوي أهمية كبيرة في علوم اللغة جميعها بوجه عام، وفي علم النحو بوجه خاص؛ لأنه يمثل أحد أصوله الأساسية ، لذا انكبّ عليه الدارسون قديما وحديثا ، ونتيجة هذه الدراسات تبوء الشاهد النحوي مكانة كبيرة في المؤلفات الأولى في اللغة والنحو وأصبح جزءاً لا ينفصل عنها ، حتى قالوا فيه : "إن الشاهد في علم النحو هو النحو"[1].

لقد حرص اللغويون عموماً والنحويون خصوصاً على جمع الشواهد والاستشهاد بها لدعم ما يقولونه، وتأييد ما يقررونه من قواعد، وما يتبنونه من آراء ومذاهب ، حتى أطلق عليه مصطلح الشاهد النحوي.

وقد عَنى الدارسون والباحثون في مختلف العصور والأمكنة بتتبع هذه الشواهد الشعرية في كتب اللغة والنحو، فخصّوها بدراساتهم وأبحاثهم بعد جمعها وتصنيفها وشرحها وبيان موضع الاستشهاد فيها، والتحري عن نسبتها إلى قائليها قدر الإمكان.

وبحثنا هذا واحدٌ من تلك الدراسات والبحوث، فقد خصصناه لدراسة (إشكالية الشاهد النحوي بين النظرية والتطبيق) حاولت فيه قدر الإمكان أن أذكر مقولات النحويين وتوصيفاتهم للشاهد النحوي في أنواعه المختلفة وأوازن بينها وبين إجراءاتهم التطبيقية لهذه الشواهد في كتبهم النحوية، محاولا وضع مقاربة تفسيرية فيما

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد طنطاوي: ١٩٢.

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)

يتلمسه القارئ - في كتبهم - من تناقض في الشاهد النحوي بين النظرية والتطبيق ، ذاكرا آراء الباحثين المحدثين وتعليلاتهم لهذه الظاهرة، فبدأت البحث بالتعريف بمصطلحاته (الإشكالية، والشاهد النحوي) ومن ثم عرضت أقوال النحاة في الشاهد، وبعدها نظرت في كتبهم لأقف على الجانب التطبيقي للشاهد، ومن ثم خلصت إلى رأي في تفسير هذه الإشكالية .

مفهوم الإشكالية :

يندرج المفهوم اللغوي - المعجمي لمصطلح الإشكالية في قائمة المفاهيم المشتغلة حديثاً في نظرية المعرفة وتنتسب مرجعياً إلى معنى محدّد يصفه المعجم بأنه " ما أستشكل من الأمر والتبس وعليه - أورد إشكالاً .. والإشكال يعني يوجب التباساً في الفهم "[1] لكنه ينفتح على أفق أوسع حين يدخل معترك المصطلح ، إذ يبدأ باكتساب مدلولات جديدة وحقول اشتغال واسعة يركّز مفهومه في " القضية التي تجمع بين المتناقضات "[2] .

وبهذا الانفتاح لمصطلح الإشكالية الذي يتغذ ى من مرجعيته الفلسفية يكتسب عمقاً معرفياً خاصاً، فإن المفكرين والنقاد وكل المشتغلين في الحقول المعرفية المتنوعة راحوا يتداولونه ويجتهدون في توسيع حدود المفهوم على النحو الذي يناسب خصوصية كل حقل معرفي، إذ تجاوزوا به مصطلحي مشكل ومشكلة وصار هو الأكثر دقة في التعبير عن الأمور المتداخلة والمتناقضة في سياق نظري واحد .

وينبغي أن نميّز في مفهوم الإشكالية " بين: إشكال ومشكلة، أمّا الإشكال: فهو صفة تطلق على كل شيءٍ يحتوي في داخل ذاته على تناقض، وعلى تقابل في الاتجاهات، وعلى تعارض عملي، والمشكلة هي طلب هذه الإشكالية بوصفها شيئاً يحاول القضاء عليه، وهي الشعور بالألم الذي يحدثه هذا الطابع الإشكالي، وبوجوب رفع هذا الطابع الإشكالي وإزالته، وهي أيضاً تتبع هذه الإشكالية كما هي في ذاتها أولاً ثم محاولة تفسيرها تفسيراً يصدر عن طبيعة الشيء المشكل وجوهره، فكأنّ المشكلة تتضمن إ ذاً شيئين: الشعور بالإشكالية ومحاولة تفسير هذا الإشكال "[3]

مفهوم الشاهد النحوي

الشهادة لغة: " خبر قاطع تقول منه : شهد الرجل على كذا "[4] "وقد شهد كعلم وكرم ، وقد تسكن هاؤه ، وشهده كسمعه شهودا فهو شاهد ، ... واستشهده سأله أن يشهد "[5] .

واصطلاحا: " الاستشهاد : هو الاحتجاج للرأي أو المذهب ، أي : أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري ، أو نثري من القول المعتمد الموثوق ليؤيده به ويدعمه "[6] ويراد به " إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده الى عربي فصيح ، سليم السليقة "[7] .

---

(١) المعجم الوسيط، مجموعة مؤلفين:٤٩١

(٢) المصطلحات الأدبية الحديثة، محمد عناني، لبنان :٨

(٣) الموت والعبقرية، عبد الرحمن بدوي : ٤

(٤) لسان العرب مادة (شهد) ٣ / ٢٣٩ .

(٥) القاموس المحيط مادة (شهد) ١ / ٣٠٥ .

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١١٩ .

(٧) في أصول النحو : سعيد الأفغاني : ٦ ، في النحو العربي نقد وتيسير : د. نعمة رحيم العزاوي : ١ .

فالاستشهاد على هذا هو " الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة ، من شعر أو نثر"[٨] والشاهد " هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته ، يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"[٩].

ويبدو أن كلمة (شاهد) في الاصطلاح لم تكن في شيوع (المثل) في القرن الأول الهجري[١٠] فقد روي " أن الحجاج سأل سمرة بن الجعد الشيباني إذ كان يروي الشعر فقال : إني لأروي المثل والشاهد ، فقال الحجاج المثل قد عرفناه ، فما الشاهد ؟ قال : اليوم تكون العرب من أيامها عليه شاهد من الشعر فإني أروي ذلك الشاهد "[١١] .

ثم شاع استعمال شاهد بمعناه الاصطلاحي عند قدماء النحويين[١٢] ولم يقف استعمال الشاهد بمعناه الاصطلاحي عند النحاة فحسب بل ورد على ألسنة غيرهم فالفرزدق كان قد استعمله عندما ردّ عليه عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ه) شيئا من اعراب شعره فقال والله لأهجونك ببيت يكون (شاهدا) على ألسنة النحويين أبدا فهجاه بهذا البيت :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا[١٣]

أهمية الشاهد النحوي والحاجة إليه

يكتسب الشاهد النحوي أهميته من وجهين :

الأول : من المعيار الذي سلكه النحاة .

الثاني : من الغاية التي من أجلها وضع النحو .

أما من جهة المعيار : فالشاهد النحوي هو الأساس ، الذي تبنى عليه القواعد والأحكام النحوية فهو يمثل ركنا أساسيا من أركان السماع فقد عُرّف السماع بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة الى حدّ الكثرة"[١] أو أنه : "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمَلَ كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه (ﷺ) . وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً"[٢].

وتنبع أهميّة السماع من كونه الأصل الأول من أصول النحو الثلاثة، السماع والقياس والإجماع[٣]. فيحتجّ به لإثبات قاعدة نحوية أو صحة استعمال لفظة أو تركيب، وهذا الكلام الفصيح هو الذي اطلق عليه اسم الشاهد[٤].

من هنا نلحظ اهتمام النحاة بالشاهد بدأ من سيبويه (ت ١٨٠ه) الذي اشتمل كتابه على عدد كبير من الشواهد النحوية ومن تلاه وحذا حذوه كالمبرد (ت ٢٨٥ه) وابن السراج (ت٣١٦ه) وغيرهم من النحاة ، ومن أبرز

---

(٨) الرواية والاستشهاد : ١١٢ .

(٩) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١١٩ .

(١٠) ينظر : النحو العربي شواهده ومقدماته : ٤٢ .

(١١) مروج الذهب : ٣ / ١٣٦ .

(١٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٣١٣ .

(١٣) ينظر : مراتب النحويين لأبي الطيب : ٣١ .

[١] لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري: ٨١.

[٢] الإقتراح في علم أصول النحو للسيوطي:٤٨.

[٣] ينظر: الاقتراح: ٤-٦.

[٤] ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسره ، تأليف: د. محمد جيجان الدليمي، ود.محمد صالح التكريتي، ود.عائد كريم علوان: ٢٤.

سمات اهتمام النحاة بالشاهد النحوي كثرة شواهد المسألة الواحدة ، إذ لا يكتفي النحوي في مسائل كثيرة بشاهد واحد، بل يأتي في المسألة بشواهد عديدة .

وأما من جهة الغاية : يكتسب الشاهد النحوي قيمته كونه أحد الأمور التي تجري وفق طبيعة النفس الإنسانية وسجيتها، فهي تسرع في إدراك الحقائق حينما تحتفظ بمخزون من المدركات لها علاقة وثيقة بما يستجد عليها من مدركات (معارف) وكلما كان هذا المخزون المعرفي مقطوعا في صحته، موثوقا به، كانت علاقته باللاحق أكثر أثرا؛ لأن " الذي يعلم الشيء بطريق التمثيل والإقناع فقد يجب أيضا أن يكون قد تقدم فعرف الشيء الذي تمثل به قبل أن يعرف الذي عرفه من قبل المثال"[١٤] وهذا ما يحققه الشاهد النحوي ، ولاسيما إذا علمنا أن علم النحو لم ينشئه النحاة لأنفسهم فحسب، بل ليتعلمه غيرهم من عامة الناس .

ولما كانت هذه الغاية من علم النحو؛ فإن إتكاء النحويين على هذا الركن المتين أمر لابد منه، إذ " أن العلوم التعليمية وما أشبهها من الأمور النظرية إذا تصفح أمرها ظهر أن العلم الحاصل منها من التعلم إنما يكون من معرفة متقدمة للمتعلم، وكذلك تظهر الأمور في سائر الأشياء التي من شأنها أن تتعلم بقول، وذلك أن كل تصديق بقول فإنه إنما يكون إما من قبل القياس، وإما من قبل الاستقراء أو التمثيل على ما تبين قبل هذا "[١٥] " لأن النفس تكون أكثر تقبلا وتفاعلا مع ما سبق لها أن أدركته "[١٦]، والشاهد محتمل لهذا الوصف في نفس المتكلم، لما ينماز به من الصحه والوثوق، بل إن هذين الشرطين، لابد من توافرهما في الشاهد النحوي .

فلما كان الشاهد يتصف بكونه خبرا قاطعا موثوقا بصحته معتمدا في روايته، ويمثل في الوقت نفسه مخزونا لغويا يحظى به المتلقي، اكتسب قيمته لدى النحوي في الاستعانة به للوصول إلى مراده وهو تعليم النحو للمتعلمين تعليما يتصف بالرسوخ والثبات من دون أي شك في أحكامه وقواعده فقد أدرك النحويون منذ زمن متقدم أنه" كلما كانت الشواهد وفيرة وصحيحة ورواياتها صادقة كان الظفر بفوز الرأي بالقبول لدى العلماء ورسوخ القاعدة وثبوتها "[١٧]وقد لاحظنا هذا الأمر في المسائل النحوية الخلافية إذ عمد كل فريق من النحاة إلى إيراد الشواهد الكثيرة والصحيحة للاستدلال على صحة ما ذهب إليه من حكم نحوي .

وتحقيقا لما ذكرنا من أن الشاهد النحوي كان يراد منه ربط ما هو مخزون في ذاكرة المتعلم بالحقائق المعرفية الجديدة نجد أن النحويين لم يتخذوه وسيلة في جميع إجراءاتهم النحوية ولاسيما في الأمور التي تشكل إدراكا معرفيا بديهيا يسهل على كافة الناس التوصل إليها فقد أطلق على هذه المدركات بأنها (قواعد أصلية) لا يحتاج إلى التدليل عليها والبرهنة على صحتها " السبب الذي جعل النحاة يمسكون عن الاستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية فلم يستشهدوا مثلا على أن الفاعل اسم ولا على أنه مرفوع ولا يتقدمه فعل مبني للمعلوم ولم يستشهدوا على اسمية المبتدأ ولا على كونه معرفة ولا على عرائه من العوامل اللفظية الخ "[١٨] لأن " من تمسك

([١٤]) شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان : ابن رشد : ٤٥ .

([١٥]) نفسه : ٤٥ .

([١٦]) الأسس الفنية لأساليب البلاغة العربية : ١١٨ .

([١٧]) الشواهد والاستشهاد : ٢٥ .

([١٨]) الأصول : تمام حسان : ٦٧ .

بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل "[١٩] بل الملاحظ في ذلك إن هذه الشواهد جاءت على وفق إجراءات معينة وفي أحوال مختلف عن هذا الذي ذكر كوسيلة من وسائل الإقناع .

من ذلك نفهم إن الحاجة إلى استعمال الشاهد في الكتب النحوية أضحت باللغة الأهمية لما له من تأثير فاعل في بلوغ المتعلم هذا العلم وفهمه وقد أكد الزجاجي(ت٣٣٧هـ) هذا المعنى عندما عاب تقليد البعض لأبواب النحو عند سيبويه، من دون استخدام الحج والبراهين بقوله:" فإن كنتم قبلتم ذلك تقليدا من غير برهان ولا حجة فأنتم في عمياء وشبهة، فما دعاكم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسار لأكثر العلوم لا يقبل إلاّ ببراهين وحجج "[٢٠] ولاسيما بعد انتقال النحو العربي من مرحلة الملاحظات العامة حول نصوص اللغة إلى مرحلة النضج والكمال وتعرض بعض مسائله لكثرة الاختلافات بين النحاة " لأن الحكم النحوي في مرحلة النضج لم يعد مسلما به لكثرة الاختلافات بين النحاة فيجب الإثبات على صحة القول، وإيتاء البراهين والعلل المؤيدة لذلك الاتجاه"[٢١] وقد كان الشاهد والاستشهاد سببا في تثبيت هذه القواعد وبيان صحتها.

وتأسيسا على ما تقدم نجد أن العناية بالشاهد أخذت مبلغا كبيرا لدى النحاة حتى قيل " أن الشاهد في النحو هو النحو "[٢٢]، لما يتمتع به هذا الشاهد من قوة تأثير، ووسيلة إقناع، وتثبيت حكم، لدى المتعلم، من هنا كان " أسلوب معاملة الشاهد واستخلاصه من لغة العرب هو منهج نحوي "[٢٣] التزم به النحاة وأسسوا على أركانه بنيان النحو العربي من قواعد وأحكام.

أقوال النحاة النظرية في الشاهد النحوي

حاولت في هذا المبحث أن أتتبع أقوال النحاة في الشاهد النحوي لأقف على ما وصفوا به الشاهد في أنواعه المختلفة فعن لي من خلال هذه المتابعة جملة من أقوالهم في الشاهد النحوي وهم في هذه الأوصاف التي وسموا بها الشواهد لم يختلفوا عن غيرهم ، بل إن كلامهم يتساوق مع كلام المحدثين وسأذكر ما قالوه في الشاهد النحوي :

أولاً : الشاهد الشعري :

أدرك النحويون أن للشعر لُغةً خاصة يقتصر عليها، تميّزه عن النثر، فهو عرضة للضرائر والعلل، بسبب ما يقتضيه وزنه وقافيته؛ ولذلك أجازوا للشعراء ما لم يجوّزوه لغيرهم .

قال الخليل (ت ١٧٥هـ): "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّتْ الألسنُ عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيدَ ويبعّدون القريب ويحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم[٢٤].

([١٩]) الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٠٠.

([٢٠]) الإيضاح في علل النحو :٤١، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ٢٦.

([٢١]) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٣٤.

([٢٢]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١٩٢.

([٢٣]) منهج الأخفش الأوسط : ١٨٢.

([٢٤]) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني: ١٤٣-١٤٤.

وقال سيبويه (ت:١٨٠هـ): "اعلمْ أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[٢٥] ثم قال: "ما يجوز في الشعر أكثر من أنْ أذكره لك ها هنا، لأنّه موضع جمل"[٢٦].

والى هذا ذهب أغلب النحاة القدماء، وتابعهم فيه المتأخرون أيضاً، قال ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ): "اعلمْ أنَّ الشعر لمَّا كان كلاماً موزوناً تخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أمْ لم يضطروا إليه، لأنه موضعٌ ألقتْ فيه الضرائر"[٢٧].

إن هذه الأوصاف التي أطلقها قدامى النحويين دفعت بعض الباحثين المحدثين إلى القول بضرورة الفصل بين الشعر والنثر في وضع القواعد النحوّية، فقال أحدُ المستشرقين: "من أهم الواجبات، فصل الشعر عن النثر، عند التحدث عن بناء الجملة، ووضع قواعد لنظامها، لأنّه مادامت أيَّة ظاهرة نحوية معينة، لا تعْرف إلاّ في الشعر، فإنّها لا تصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك"[٢٨].

ووافقه في هذا عددٌ من الباحثين العرب ، منهم الدكتور رمضان عبد التواب[٢٩]، والدكتور إبراهيم السامرائي[٣٠]، والدكتور نعمة رحيم العزاويّ[٣١].

وخالفهم في هذا الدكتور عفيف دمشقيّة قائلا: "إلاّ إذا كان الشعر ليس كلاماً وهذا لعمر الحق منتهى العنت"[٣٢]

وقد ردَّ الباحث قاسم كتاب عطا على من دعا الى فصل الشعر عن النثر فقال: " إنّ الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر في القواعد أمرٌ فيه تشويه للغة نفسها، فوضع نظامين قواعديين أحدهما للشعر والآخر للنثر في لغة واحدة منهجٌ يخالف طبيعة اللغات، وهو يؤدي إلى كثير من الخلط والاضطراب، لأنّنا لا يمكن أن نضع قواعد للشعر إلاّ أن نقول: للشعراء أن يقولوا ما يشاؤون دونما حساب لقواعد اللغة... كلُّ ذلك يُبيّن أن الفصل بين الشعر والنثر في القواعد أمرٌ لا سبيل إلى تحقيقه. ومما يمكن قوله هنا –إنصافاً بين من تعصَّب للشعراء ومن تعصَّب عليهم-: إنَّ لغة الشعر لغةٌ خاصة يقيدها الوزن وتحدَّها القافية، ويسودها أسلوب شعري خاص ربما عاقت اللغة بقوانينها بعض انطلاقاته ، ولذلك كان لزاماً أن يمنح الشاعر ما يميزه عن الناثر من ضروراتٍ مسموحٍ بها[٣٣] يستعملها متى شاء دونما حرج أو مؤاخذة... وما ارتكب الشاعر من سواها فهو شذوذ لا يجوز له ، ولا يحق"[٣٤].

([٢٥]) كتاب سيبويه: ٢٦/١.

([٢٦]) السابق: ٣٢/١.

([٢٧]) الضرائر لابن عصفور: ١٣.

([٢٨]) نقلاً عن فصول في فقه العربية: ١٥٧.

([٢٩]) ينظر: فصول في فقه العربية: ١٩٢.

([٣٠]) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي:٦٩، والنحو العربي نقد وبناء له أيضاً: ١٠٣.

([٣١]) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره للدكتور نعمة رحيم العزاوي: ١٩.

([٣٢]) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي للدكتور عفيف دمشقيّة: ١٩٧ .

([٣٣]) انظر هذه الضرورات في :ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للدكتور أحمد الهاشمي: ٢٤-٢٧.

([٣٤]) الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري لقاسم كتاب عطا الله: ١٥-١٦.

والذي يعنينا في هذا المقام أن النحاة الأوائل تنبهوا إلى أن الشاهد الشعري تتغير فيه أساليب العربية نتيجة تقيّده بالوزن والقافية فهو عرضة للضرورات الكثيرة ، وعلى وفق هذه النظرة حول الشاهد الشعري سننظر في كتبهم النحوية لنتعرف على طريقة تعاملهم مع هذا الشاهد لنوازن بين النظرية والتطبيق .

ثانيا : الشاهد القرآني :

أجمع النحويون على أن الشاهد القرآني لا يدانيه شاهد آخر في الصحة والوثوق والثبات ، فلم أعثر – على الرغم من المتابعة المستمرة في كتبهم – على ما يخالف ذلك ، فقد صرح النحويون بمنزلة الشاهد القرآني وتقدمه على بقية الشواهد الأخرى ، قال الفراء : " القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "[٣٥] وقال مستشهدا : " وقال الله تبارك وتعالى وهو أصدق من قول الشاعر "[٣٦].

إن هذه المنزلة العظيمة التي حظي بها الشاهد القرآني هي التي دفعت المحدثين من النحويين الى التمسك بهذا الشاهد وتقديمه على ما سواه من الشواهد حتى ظهر في زماننا مما اصطلح عليه اسم (نحو القرآن) إذ نبه مؤلفو هذه الكتب إلى الأحكام و التراكيب الأسلوبية في القرآن الكريم ، كصنيع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، في كتابه (نحو القرآن)، والشيخ عبد الخالق عظيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) والدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظرية النحو القرآني) والدكتور خليل بنيان الحسون في كتابه (النحويون والقرآن) فهؤلاء النحويون المحدثون وغيرهم يرون أن الشاهد القرآني فيه من الوثوق والصحة والثبات ما يلزم النحاة بالأخذ عنه واعتماده منهجا أصيلا في استنباط القواعد والأحكام النحوية ، قال الدكتور الجواري : " والقرآن في ما اشتمل عليه من معالجات أدبية متنوعة متعددة، قد أسس للأساليب والتراكيب التي استطاعت بعد أن قامت أركان الحضارة، أن تستوعب أفكارها ومعانيها ... والقرآن إذن هو خليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يقتدى به وينحي نحوه ، ويهتدى به "[٣٧] .

إن ما قاله الجواري لقي قبولا عند الكثير من المحدثين فراحوا يجددون هذه الدعوة كلما سنحت لهم فرصة الحديث ومن بينهم الدكتور خليل البنيان قال : " ولما كان القرآن هو السماع الأعلى والأقوى فهو حري لذلك بأن يكون سماعا وقياسا معا، لأن ما يرد فيه هو العلة القوية لكل حكم يماثله، وهو بحقائقه التي ذكرنا حقيق بأن يعلى على أن يحكم عليه بقياس مرتسم على وفق كلام الناس "[٣٨]

والسؤال هنا حول ما قرره النحويون الأوائل في ضرورة تقديم الشاهد القرآني على بقية الشواهد الأخرى هل التزموا به منهجا في كتبهم النحوية ؟ !

ثالثا : القراءات القرآنية :

من النظر في كتب النحويين يمكننا الوقوف على بعض النصوص التي تشير إلى أن النحويين يؤمنون بأن للقراءة منهجاً قائماً على الأخذ بما ثبت نقله وصح سنده، وأن هذه النصوص لا ترجع إلى أصحاب الكتب النحوية

([٣٥]) معاني القرآن (الفراء) : ١ / ٢ .

([٣٦]) معاني القرآن : ١ / ٧ .

([٣٧]) نحو القرآن : ٦ – ٧ .

([٣٨]) النحويون والقرآن : ٣٠١ .

فحسب، كسيبويه، والمبرد، بل إنها تمتد إلى عصر الأوائل من النحويين، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، وغيرهم ، فقد كان أبو عمرو بن العلاء - وهو إمام عصره في اللغة في البصرة - قد قرأ على جلة من التابعين[٣٩] قال عنه أبو عبيدة : " أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية "[٤٠] كان لا يقرأ بما لا يتقدم فيه أحد "[٤١] ويروي ابن مجاهد بسنده عن الأصمعي أنه قال : " سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلاّ بما قد قرأ به لقرأت حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا"[٤٢].

وهكذا لو فتشنا في كتب النحو على مثل هذه النصوص، نجدها تارة تكون نصوصاً صريحة تؤكد كون القراءة سنّة، وتارة أخرى تكون متضمنة لهذا المعنى، وأولى هذه الكتب كتاب سيبويه إذ نطالع فيه مقولته المشهورة : " وقرأ بعضهم : (وأما ثمودَ فهديناهم) [٤٣] إلاّ أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السّنة "[٤٤] وهذا النص لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح أو التحليل، فهو إشارة واضحة من سيبويه على أن القراءة سنّة متبعة لا تجوز مخالفتها، وإذا كان لسيبويه هذا الموقف الواضح في سنيّة القراءة فإنا نجد في كتابه نصا آخر يؤيد هذا المعنى ويعضده، قال : " وقد قرأ أناس : (والسارقَ والسارقة)[٤٥] (والزانيةَ والزانيَ) [٤٦] وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلاّ القراءة بالرفع "[٤٧] وهذا النص لا يختلف عن سابقه وإن كان لا يشير صراحة إلى أن القراءة سنّة، غير أنه يشير إلى أن العامة لا تقرأ على ما ساغ في العربية وقوي فيها وهذا دليل على أن القراءة تتبع النقل .

ونقل عن المازني(ت٢٤٨أو٢٤٩هـ) عندما سئل عن قوله تعالى: (إنا كل شيء خلقناه بقدر)[٤٨] أنه قال: سيبويه يذهب إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب، لاشتغال الفعل المضمر، وأنه ليس هاهنا شيء هو بالفعل أولى، ولكن أبت عامة القراء إلاّ النصب، فنحن نقرؤها كذلك إتباعا لأن القراءة سنة[٤٩].

ولم يكن المبرد (ت٢٨٥هـ) مخالف من سبقه في هذا الأمر، فقد اشتمل كتابه(المقتضب) على نصوص يستشف منها سنيّة القراءة: " ومثل ذلك قوله عز وجل (ما وري من سوأتهما) [٥٠] ولو كان في غير القرآن لكان همز الواحد الواحد جائز"[٥١].

([٣٩]) منهم مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ويحيى بن يعمر .

([٤٠]) بغية الوعاة : السيوطي : ٢٦٧ .

([٤١]) السبعة في القراءات: ٤٨ .

([٤٢]) السبعة في القراءات: ٤٨ ، وطبقات القرّاء : ٢٩/١ .

([٤٣]) فصلت : ١٧ .

([٤٤]) الكتاب : ١٤٨/١ .

([٤٥]) المائدة : ٣٨ ، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر : مختصر شواذ القرآن : ٣٢ ، ١٠٠ .

([٤٦]) النور : ٢

([٤٧]) الكتاب : ١ / ١٤٤ .

([٤٨]) القمر : ٤٩ .

([٤٩]) أخبار أبي القاسم الزجاجي : ٩٠.

([٥٠]) الأعراف : ٢٠.

وللكسائي (ت١٨٩هـ) كذلك إشارة واضحة على أن القراءة سنة جاء في كتاب (معاني القرآن) للفرّاء " وقد أخبرني بعض المشيخة أظنه الكسائي أنه بلغه أن أحد القرّاء قرأ:(أما أنا خير) [٥٢] في قوله تعالى:(أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) [٥٣] وقال لي هذا الشيخ لو حفظت الأثر فيه، لقرأت به وهو جيد في المعنى "[٥٤] .

ولو تتبعنا كتب معاني القرآن وإعرابه لوجدناها تحفل بالكثير من النصوص التي تؤيد أن القراءة سنة، فهذا الموضوع لم يكن غائبا في هذه الكتب، ولم يفارقها، بل نجد له ثقلا واضحا يختلف كل الاختلاف عن كتب النحو.

ولعلّ طبيعة هذه الكتب وخصوصيتها هو الذي جعلها ميدانا أوسع للقراءات القرآنية ومن ثم الحديث على سنيتها، إذ أنها عنيت بالجانب التفسيري للقرآن الكريم ومن ثم تلمس ما يسوغ قراءاته.

فهذه الكتب تنبه - في كثير من الأحيان - على أن بعض الوجوه في القراءات سائغ ومقبول ولا يتعارض مع قواعد العربية وأصولها، إلاّ أنه لم يقرأ به .

وإذا قلنا إن هذه الكتب تختلف عن كتب النحو من حيث عدد النصوص الموجودة فيها، فهي أيضا تختلف فيما بينها من حيث عدد هذه النصوص إذ أنها تتباين فيما بينها تصريحا وتلميحا.

ومن النظر في هذه الكتب (معاني القرآن وإعرابه) نجد أن الزجاج هو الأكثر وضوحا من بين أصحابه في هذا المضمار، فهو يكثر من الحديث على سنية القراءة، بل نراه ينبه القارئ على عدم القراءة بما لم تصح به رواية ويثبت به الأثر .

قال الزجاج : " وقوله (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم) [٥٥] القراءة بالجر في (العمي) والنصب جائز ... فأما النصب، فإن كانت فيها رواية، وإلاّ فليست القراءة بها جائزة، لأن كل ما يقرأ به ولم يتقدم فيه رواية لقرّاء الأمصار المتقدمين، فأما القراءة به بدعة، وإن جاز في العربية، والعمل في القراءة كلها على إتباع السنة "[٥٦]. وفي موضع آخر قال : " وقوله (يخافون يوما تتقلبُ فيه القلوبُ والأبصارُ) [٥٧] ويجوز (تقلبُ فيه القلوبُ الأبصارُ) في غير القرآن، ولا يجوز في القرآن (تقلب) لأن القراءة سنة لا تخالف وإن جاز في العربية ذلك "[٥٨] وفي موضع آخر قال : " وقوله (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون هيهات هيهات لما توعدون) [٥٩] ... ويجوز

([٥١]) المقتضب : ١ / ٩٥.

([٥٢]) هذه القراءة شاذة ، نسبها أبو حيان : للفرّاء : البحر المحيط : ٨ / ٢٣ ، ومختصر شواذ القرآن : ١٣٧ .

([٥٣]) الزخرف :٥٢ .

([٥٤]) معاني القرآن : الفراء ، : ٣ / ٣٥.

([٥٥]) النمل : ٨١ ، الروم :٥٣ .

([٥٦]) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١٩١ .

([٥٧]) النور :٣٧ .

([٥٨]) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٤٦ .

([٥٩]) المؤمنون : ٣٥ .

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)

(أيعدكم أنكم إذا متم أنكم مخرجون) ولم يقرأ بها، فلا تقرأن بها، ويكون المعنى في يعدكم : يقول لكم، ولكنها لا تجوز في القراءة لأن القراءة سنة "[٦٠] .

وفي هذه النصوص الثلاثة دليل كاف لبيان موقف الزجاج من سنية القراءة، وما تنطوي عليه هذه النصوص من وضوح يعين القارئ في تلمس موقف الزجاج، على أني رصت له في مجلد واحد من كتابه (معاني القرآن وإعرابه) واحداً وثلاثين موضعاً يشير فيها إلى أن القراءة سنّة، منها ستة عشر موضعا يقول فيها (فلا تقرأن بها) والمواضع الأخرى يكتفي بذكر (لا أعلم أحداً قرأ بها) .

وإذا كان هذا رأيهم في شاهد القراءات القرآنية نظريا ، كيف تعاملوا معه في التطبيق ؟ ! .

الجانب التطبيقي للشاهد النحوي في كتب النحويين

رأينا فيما سبق أن النحويين أجمعوا على اختلاف مذاهبهم النحوية على أن القرآن هو الينبوع الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الفصيحة الصحيحة ، لكنهم في التطبيق لم يجعلوه المصدر الأول في استقاء الشواهد بل اعتمدوا اعتمادا كبيرا على الشعر كما مبين في الجدول الآتي[٦١] :

الكتاب	عدد الشواهد القرآنية	عدد الشواهد الشعري
الكتاب، سيبويه (ت١٨٠ ه)	٤٢٣	١٠٥٠
المقتضب ، المبرد (ت ٥١٨٥ه)	٥٢٦	٥٦١
شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري (ت ٥٣٣٧ه)	٢٥٠	٩٢٥
الأضداد، ابن الأنباري (ت ٣٣٧ ه)	٢٧٠	٧٧٥
الجمل، الزجاجي (ت ٥٣٣٧ه)	١٢٤	١٤٧
اللمع، ابن جني (ت ٥٣٩٢ه)	٣٨	٧٦

يتضح من الأعداد المذكورة آنفا أن النحاة قد صرفوا أنفسهم عن كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم وهو الشاهد الذي وصف بأنه خليق أن يستدل به لا عليه " فمن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب النحو وقواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر ، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر ، وزادت عنايتهم بالشعر حتى كان (أبو مسحل) يروي عن علي بن المبارك (الأحمر) أربعين ألف بيت شاهدا نحويا "[٦٢] ، ويؤكد الجاحظ هذا المعنى بقوله : " لم أرَ غاية النحويين إلاّ كل شعر فيه غريب ، أو معنى صعب يحتاج الى استخراج "[٦٣] .

([٦٠]) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١١ .

([٦١]) ينظر : الشواهد والاستشهاد : ٢٩ – ٣٠ .

([٦٢]) في أصول النحو : ٥٩ .

([٦٣]) البيان والتبيين : ٤ / ٢٤ .

وهذا ما أكده أيضا الدكتور محمد عيد حينما ذهب الى أن النحاة انصرفوا عن كثرة الاستشهاد بالقرآن واعتمدوا على الشعر ، حتى اصبحت كلمة (شواهد) ذات معنى عرفي يقصد به الشعر ، ولا يتبادر الى الذهن آيات القرآن أو الحديث [٦٤]

وهو الأمر الذي دفع الدكتور عبد الستار الجواري إلى وصف موقف النحاة من هذا الشاهد قائلا: " قد فتن النحاة بالإكثار من الاستشهاد بالشعر حتى جعلوه السند الأول لقواعد النحو... وينظرون إلى الشعراء الذين يعتد برواية شعرهم، نظرة تقرب من التقديس والرهبة، ولا يجوز أن يتصور أحد صدور الخطأ عن أولئك الشعراء فكل ما يقولون حجة وكل ما يصدر عنهم يصلح أساسا لاستنباط قواعد النحو حتى لو خرج عن سبيل الكثرة المألوفة ... ونراهم يعرضون عن الاستشهاد بالكتاب الحكيم وهو قمة البلاغة وذروة الفصاحة "[٦٥]. وكرر لومه للنحاة في كتابه (نحو القرآن) حينما قال : " لقد كان خليقا بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ، ويستندون إليه في وضع النحو ، لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبرأ من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر وامتلأ بها غريب اللغة الذي استندوا إليه بلا اعتدال ولا قصد "[٦٦] .

وذهب الدكتور خليل بنيان الحسون إلى هذا المعنى بقوله : " لقد كان الأجدر بالنحويين أن يعكفوا على هذا الكتاب ، كتاب الله ليستنبطوا منه أحكام اللغة ، كما عكف عليه الفقهاء حين استخلصوا منه أحكام الشريعة ، وما يتصل بأمور الدين "[٦٧] ، ورأى أن ما ذكره النحويون من شواهد قرآنية إنما جاء به النحويون لتعضيد الشاهد الشعري قال : " ولا نلمح تميزا للشاهد القرآني أو إحلالا له في رتبته تعليه على الشاهد الشعري ، إذ لا يكتفى به في إقرار الأحكام ، وإنما نجد أنهم حريصون على أن يعضدوا ما يمثله بما (قال الشاعر) فإذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل ، وأحظى بالقبول ، وأرسخ لما يقررون "[٦٨]

إن هذا الإشكال في الشاهد النحوي لم يبدأ الحديث عنه في مقالات المحدثين بل هو امتداد لجدل دائر بين علماء اللغة ومفسري القرآن الكريم منذ زمن بعيد .

أما القراءات القرآنية والإشكال الوارد فيها فقد أشارت إليه الباحثة موزة المقبالي بقولها : " وموضوع القراءات موضوع شائك ، فمن النحاة من يقول بأن القراءات مورد لغوي تستسقى منه القواعد النحوية ، ومنهم من يُخضع القراءة لأقيسة النحو وقواعده ، وحتى أولئك الذين يؤمنون بأن القراءة مصدر من مصادر اللغة ، يقعون في تناقض مع أنفسهم في بعض الأحيان ، فآراؤهم النظرية تختلف عمّا هم عليه من حقيقة التطبيق "[٦٩] ، بيد أنها لم تسوق أدلة لهذا الرأي .

([٦٤]) ينظر الرواية والاستشهاد : ٢٥٩ .

([٦٥]) نحو التيسير : ٥٣ – ٥٥ .

([٦٦]) نحو القرآن : ٨ – ٩ .

([٦٧]) النحويون والقرآن : ٨ .

([٦٨]) النحويون والقرآن : ١٠ .

([٦٩]) أحكام الوجوب في كتاب سيبويه : ٣٣ – ٣٤ .

بيد أني وجدت النحويين يذكرون عبارات بعد توجيه القراءات القرآنية وبيان وجوه العربية فيها أنهم يقولون : لو قرأ كذا لكان جيدا ، أو كانت عربية جيدة ، أو كان وجها في العربية ، أو كان صوابا ، أو كان جائزا .

إن هذه العبارات عند الفراء أكثر من أن تحصى حتى أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن كل صفحة من صفحات كتابه (معاني القرآن) بأجزائه الثلاثة لا تكاد تخلو من مثل هذه الأقوال وهذه المقولات لا توجد في كتاب الفرّاء وحده، بل نجدها لدى النحويين كافة مع تفاوت في عددها تؤلف ظاهرة واضحة، قال سيبويه " ومثل ذلك في قول الله عز وجل (ولكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) [٧٠] فلو كان كله رفعا كان جيدا ..... وقال جل ثناؤه :(ولكن البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس) [٧١] ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأته في قوله تعالى (والمؤتون الزكاة) "[٧٢] وفي موضع آخر قال : " وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره (وأن هذه أمتكم أمة ًواحدة ًوأنا ربُكم فاتقون) [٧٣] فقال: إنما هو على حذف اللام ... هذا قول الخليل، ولو قرؤوها (إنَّ هذه أمتكم أمة ًواحدة ً) كان جيدا "[٧٤] وفي موضع آخر قال : " وزعم الخليل : أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) [٧٥] ولو قال (فإنَّ) كانت عربية جيدة "[٧٦].

وقال المبرد : " ليس إلاّ زيداً فيها؛ لأن (ليس) فعل، وأما قوله عزّ وجل : (ولم يكن لهم شهداء إلاّ أنفُسُهم) [٧٧] فإنّ (أنفسهم) بدل من (شهداء) لأن (لهم) الخبر، ولو نصبت (أنفسهم) ورفعت (شهداء) لصلح، ولو لم يكن أجود الوجوه، لأن شهداء نكرة، ولو نصبت (شهداء) ورفعت (أنفسهم) كان جيداً ... "[٧٨] .

وقال الزجاج : " (وقولوا حطة ٌ) وقولوا مسألتنا حطة أي حط ذنوبنا، وكذلك القراءة، ولو قرئ (حطة ً) كان وجهاً في العربية ..." [٧٩]

إن هذه المقولات التي ذكرناها تجعل القارئ - وهو ينظر إليها - أمام أمرين يحسب أنهما متناقضان يمكن أن نلخصهما بالآتي :

([٧٠]) النساء : ١٦٢.

([٧١]) البقرة : ١٧٧ .

([٧٢]) الكتاب : ٢ / ٦٣.

([٧٣]) الأنبياء : ٩٢ .

([٧٤]) الكتاب : ٣ / ١٢٦- ١٢٧ .

([٧٥]) الجاثية : ٦٣ .

([٧٦]) الكتاب : ٣ / ١٣٣ .

([٧٧]) النور : ٦ .

([٧٨]) المقتضب : ٤/ ٤٠٦ .

([٧٩]) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٣٩ .

الرأي الأول : أنها أقوال تؤيد أن القراءة ستة، إذ أن القرّاء لم يقرؤا بتلك الوجوه على الرغم من أنها سائغة في العربية، وموافقة للمعيار النحوي، وما قام به النحويون - وهم يحررون تلك النصوص - ما هو إلاّ عملية رصد بعض الوجوه النحوية التي تتحملها آيات الذكر الحكيم .

إن هذا الفهم لتلك النصوص لم يكن وليد الفكرة والتأمل، بل لأن القارئ يجد هذا المعنى في بعض النصوص صراحة ولاسيما أن النحويين أشاروا في أكثر من موضع إلى أن هذا الوجه جائز أو مقبول إلاّ أنه لا يمكن القراءة به، إذ لم يرد أنه قد قرئ به، مثل قول الزجاج: " وقوله (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا ...) [٨٠] ويجوز أيعدكم أنكم إذا متم أنكم مخرجون، ولم يقرأ بها فلا تقرأن بها "[٨١] ومنها أيضاً قول الفرّاء : " وقوله (أشحةً عليكم) [٨٢] منصوب على القطع ... والرفع جائز على الاستئناف ولم أسمع أحداً قرأ به "[٨٣] وقد رصدت من هذه التصريحات التي تشير إلى عدم القراءة بما صح في العربية ، على الرغم من جريانها على كلام العرب وسيرها على وفق قواعد النحو الشيء الكثير .

وقد كان الزجاج أوضح أصحابه في وضع تلك التعقيبات بعد ذكر الوجوه الإعرابية التي تتحملها الآيات القرآنية، فكتابه مليء بعبارة (فلا تقرأن بها) و(ولم أسمعه من قارئ) [٨٤] .

وبناءً على هذه النصوص الصريحة بعدم جواز القراءة بما صح في العربية، أخذ القارئ يستدل على سنيّة القراءة حينما يرى تلك النصوص (لو قرئ كذا لكان صواباً ، أو لكان وجها، أو لكان جائزاً) حتى وإن كانت خلوا من التصريحات على عدم القراءة بهن ولاسيما بلحاظ مقولة الزجاج بعد أن جوز وجها قال: " فإن كانت فيها رواية، وإلاّ فليست القراءة بها جائزة؛ لأن كل ما يقرأ به ولم يتقدم فيه رواية لقرّاء الأمصار المتقدمين فالقراءة به بدعة وإن جاز في العربية والعمل في القراءة كلها على اتباع الستة "[٨٥] أو مثل قول الفرّاء " والقراءة لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القرّاء "[٨٦] .

الرأي الثاني : إن هذه الأقوال تعارض كون القراءة ستة، فإذا كان النحويون يعترفون بأن القراءة ستة، ويقرون بها، كيف جاز لهم أن يدعوا صواب من قرأ كذا وكذا علما أنهم يعترفون أن هذا الوجه لم يقرأ به أحد من القرّاء، ولم يسمع عنهم، فيتبادر إلى الذهن أن هذه الأقوال هي دعوة من النحويين إلى القرّاء بأن يقرؤا بتلك الوجوه .

ولعلّ هذه الطريقة في التفكير حملت الدكتور عبد الجبار التايلة بأن يقول : " فالذي يتبع النقل والأثر لا يقول : لو قرئ كذا، لكان جيداً، أو يجود وجها لم يقرأ به على قراءة مشهورة؛ لأنه يدرك أن القراءة ليست من

---

(٨٠) المؤمنون : ٣٥ .

(٨١) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١١ .

(٨٢) الأحزاب : ١٩ .

(٨٣) معاني القرآن : ٢ / ٣٣٨ .

(٨٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٤، ٢٦٩، ٣٠٢، ٣٢٨، ٣٤١، ٣ / ٣، ٦، ١٢، ٢١، ٤٥، ٥٢، ٧٧، ٨٣، ٩٨، ١٣٣، ١٧٥، ١٨٦، ٢٢٦، ٢٨٨، ٤ / ١١، ١٣، ١٧،٢١، ٤٦، ٦٥، ٨١، ١٢٩، ٤٢٠.

(٨٥) نفسه : ٤ / ١٩١ .

(٨٦) معاني القرآن : ١ / ٢٤٥ .

اجتهاد القرّاء وباختيارهم لكي يقرؤا بالوجه الأقوى والأحسن "[٨٧]، ولم يقف الدكتور عند هذا الحد، بل راح يبحث عن رأي آخر يسند به وجهة نظره، ويثبت به فكرته، ليقرر من خلاله أن هذا الأمر يعدُ تناقضاً بين التأييد الكبير لسنية القراءة وبين تجويز وجها لم يقرأ به فقال : " وقد لاحظ هذا التناقض أحد الباحثين وأشار إليه، ولكنه أبدى عدم استطاعته في تفسير هذين الموقفين المتناقضين، وهذان الموقفان لا نجدهما عند الفرّاء وحده بل حتى عند شيخ النحاة سيبويه"[٨٨].

محاولات المحدثين في تفسير هذه الإشكالية

لقد انبرى بعض الباحثين المحدثين الى تخفيف حدة هذا النقاش والخروج من إطار لوم النحاة ومعاتبتهم الى تبرير هذا الإشكال وتفسيره ، من خلال التماس السبب الذي دفعهم الى ذلك فيرى الدكتور أحمد ماهر البقري : " إن الشواهد الشعرية احتلت مكانها من النحو لسيرورتها وإذاعتها بين الناس "[٨٩]، وتابعه في ذلك الاستاذ عبد الجبار النايلة في قوله من أن انصراف النحاة الى الشعر مرجعه الى المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب وأضاف الى ذلك أسبابا أخر أهمها: قلة النثر الذي وصل الى النحاة عن العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه أنفسهم، وسهوله حفظه، ووفرته، وكون احتمال التغيير فيه أقل منه في النثر[٩٠].

ونلحظ أن الأسباب التي أضافها الأستاذ عبد الجبار النايلة لا تعطي تفسيرا لظاهرة تقديم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني ، بل هي أسباب تورد في تفضيل الشاهد الشعري على الشاهد النثري ، أما الشاهد القرآني فقد تضمن هذه الأوصاف التي ذكرها ولا يحتج بها عليه فالقرآن الكريم تطمئن له النفوس، ويسهل حفظه، ولم يطرأ عليه أي تغيير منذ نزوله وحتى يومنا الحاضر، وسيبقى على هذه الحالة من دون تغيير الى يوم القيامة .

وقد أشار الدكتور محمد عيد إلى سبب آخر دفع النحاة إلى تقديم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني وهو ما سماه (التحرز الديني) فالنحاة يدركون منزلة الشاهد القرآني لكنهم قدموا الشاهد الشعري عليه لتحرزهم الديني قال: " ومن البديهي أنهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثروة من نصوص اللغة بين أيديهم ، لكنهم تحرجوا عن استخدامها في دراستهم ووقف التحرز الديني بينهم وبين الإفادة منها "[٩١]، وذلك لأن دراسة اللغة تقتضي تعدد الآراء، وإعمال الذهن في النص اللغوي، والنص القرآني لا يحتمل ذلك ولا يطيقه، فكان لا بد من موقف دراسي يحفظ للقرآن قدسيته الدينية في نفوسهم ونفوس غيرهم [٩٢]

رأي في تفسير هذه الظاهرة

لقد تنوع الشاهد النحوي لدى النحاة وأخذ صورا متعدد وأنواعا مختلفة فاشتمل على " كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين

([٨٧]) الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٣٦ .

([٨٨]) نفسه : ٢٣٦ .

([٨٩]) النحو العربي شواهده ومقدماته : ٤١ .

([٩٠]) ينظر : الشواهد والاستشهاد : ٣٢ – ٣٥ .

([٩١]) الرواية والاستشهاد : ١٥٩ .

([٩٢]) ينظر : الرواية والاستشهاد : ١٢١ – ١٢٧ .

نظما ونثرا "[٩٣] وإذا كان للشاهد النحوي أثر كبير- كما ذكرنا- في محاكاة المخزون المعرفي لدى المتعلم، فمن الطبيعي أن يختلف حجم الاستشهاد بين هذه الأنواع تبعا لذلك المخزون، ولما كانت الحافظة العربية تميل إلى الاحتفاظ بالشعر العربي أكثر من غيره، وتوليه اهتمامها وعنايتها، ليتبوأ فيها مكانا متقدما، كانت العناية به في الاستشهاد أكثر من غيره - وإن كان غيره أثبت أثرا وأصح نقلا- حتى اقتصر لفظ الشاهد عليه، فأصبح بمجرد سماع هذا اللفظ ينصرف الذهن إلى الشعر لكثرة ما استشهد به ، مع اعتراف النحاة أنفسهم أن الاستشهاد بالقرآن أصدق من الاستشهاد بالشعر فهذا الفرّاء يقول مستشهدا " وقال الله تبارك وتعالى وهو أصدق من قول الشاعر"[٩٤] إلاّ أن إجراءاتهم النحوية في التماس الشاهد كانت تتجه نحو الشعر بصورة ملحوظة وذلك أن الشعر" علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه "[٩٥] .

ولما كان هذا الشعر من أهم منابع الثقافة العربية لدى المتعلم في زمن نشأة النحو العربي بوصفه من أصح العلوم عندهم، عمد النحويون إليه بعد تعرفهم على مدى فاعليته لما له من سلطان على طريقة تفكير المتعلم فقد أسهم هذا الموروث الشعري في تشكيل بنية الفكر العربي حتى شغل منها حيزا كبيرا، بهذا السبب تبوأ الشعر مكانا عليا في كتب النحو وغيرها، ولننظر إلى الناس كيف كانوا ينظرون إلى هذا الشعر، وما هي مكانته في نفوسهم لندرك بعد ذلك السبب الذي دفع النحويين إلى العناية به، قال أبو حاتم الرازي(ت٣٢٢هـ): " إن للغة العرب ديوانا ليس لسائر لغات الأمم، وهو الشعر،الذي قيدوا به المعاني الغريبة، والألفاظ الشاردة، فإذا أحوجوا إلى معرفة معنى حرف مستصعب ولفظ نادر التمسوه في الشعر، الذي هو ديوانهم، متفق عليه، مرضي بحكمه، مجتمع على صحة معانيه وأحكام أصوله، محتج به على ما أختلف فيه من معاني الألفاظ وأصول اللغة "[٩٦].

نفهم من ذلك إن تقديم النحويين لهذا الشاهد والإكثار منه في تقعيد قواعدهم لأنه ينماز بحضوره الواسع والمميز في مخيلة المتعلم، فالاستعانة به في ترسيخ هذه القواعد يعين المتعلم على الربط بين ما مخزون لديه وبين هذه القواعد والأحكام حتى يصل إلى حالة القطع بصحتها، والوثوق والاطمئنان بمصداقيتها وهذا ما يهدف إليه النحوي.

ولذلك لم يعتمده النحويون وحدهم، بل اتخذه العلماء منهجا عاما في جميع العلوم التي تتعلق بالعربية، قال الرافعي: " إن العرب كانوا علماء في أشعارهم فسبيل هذه الأشعار عندنا كل علم يحتاج إلى درس وتلقين وإلى الأخذ عن أهله أو القوام عليه "[٩٧] .

و يبدو لي أن ما ذكرته سلفا هو السبب الرئيس الذي دفع النحويين نحو الشعر لا ما ذكره البعض من أسباب مثل قلة النثر الذي وصل إلينا عن العصر الجاهلي والذي يمكن أن تطمئن إليه أنفس النحويين[٩٨]، أو أنه

([٩٣]) الاقتراح : ٣٦ .

([٩٤]) معاني القرآن: الفراء : ٢/ ٧.

([٩٥]) طبقات فحول الشعراء : ١/ ٢٤.

([٩٦]) الزينة في الكلمات الإسلامية : ٨٣/١.

([٩٧]) تاريخ آداب العرب : ٣/ ٢٤٧.

([٩٨]) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٤.

ينماز بسرعة حفظه وانتشار تداوله إذ أن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور[٩٩]، أو أن موضوعاته ومعانيه اتسمت بطابع يسهل بها الحفظ[١٠٠]، وإن اعتقاد النحويين بأن روايته أدق من رواية النثر، أو أنه ينماز بقلة التغيير والتبديل الحاصل فيه قياسا على وروده في الشعر [١٠١] .

إذ أن النحويين أدركوا أن هذا الشعر تتغير فيه بعض أساليب العربية نتيجة تقيده بالوزن والقافية ذلك القيد الذي جوز لهم في كثير من الأحيان الخروج باللغة عن مسارها المعمول به، لذا قيل في الشعراء أنهم " أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقيده، ومن تصريف اللفظ وتقعيده، ومد المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته" [١٠٢] ومع إدراكهم لهذا الذي وجد في الشعر إلاّ أنهم لم يستغنوا عنه لما يشكله من حيز في ذاكرة المتعلم فقالوا " ويحتج به ولا يحتج عليه "[١٠٣] .

نعم إن هذه الأسباب تحسب من خصائص الشعر على النثر لدى بعض النقاد بوصفه فنا من الفنون الأدبية، ذلك إذا ما عمد إلى الموازنة بينه وبين غيره من الفنون القولية الأخرى، أما أنها تشكل ملمحا تمييزيا دفع النحويين إلى الانصراف نحو الشعر مفضلينه على سائر النصوص اللغوية الأخرى - حينما عد مصدرا من مصادر الاستشهاد - أمر فيه نظر .

([٩٩]) ينظر من أسرار اللغة : ٢٥١.

([١٠٠]) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة : ١٤٥.

([١٠١]) ينظر : من أسرار اللغة : ٢٥١ .

([١٠٢]) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ١٤٣ – ١٤٤ .

([١٠٣]) نفسه : ١٤٤ .

الخاتمة

ألخّص البحث بالنقاط الآتية :

١. إن ما قصدته من ذكر الإشكالية في هذا البحث أن الشاهد النحوي ينطوي على تناقضات بين النظرية والتطبيق فسعيت في طلب هذه الظاهرة ومن ثم وضع تفسير لها، وهذا ما يتضمنه معنى الإشكالية.

٢. إن أقوال النحويين وتوصيفاتهم للشاهد النحوي تتساوق مع ما ذهب إليه النحويون في الدرس النحوي الحديث فهم متفقون جميعا على أن القرآن الكريم هو سيد الحجج وهو أصدق من قول الشاعر، وأن للشعر لغةً خاصة يقتصر عليها، تميّزه عن النثر، فهو عرضة للضرائر والعلل، بسبب ما يقتضيه وزنه وقافيته؛ ولذلك أجازوا للشعراء مالم يجوّزوه لغيرهم، وأن للقراءة منهجاً قائماً على الأخذ بما ثبت نقله وصح سنده، ولكن الاختلاف فيما بينهم هو في التطبيق .

٣. إن ما ذكره بعض المحدثين في تفسير ظاهرة تقديم الشاهد الشعري على سائر الشواهد النحوية الأخرى بعضه لا يمكن القبول به، ومنها الأسباب التي أضافها الاستاذ عبد الجبار النايلة لأنها لا تعطي تفسيرا لظاهرة تقديم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني ، بل هي أسباب تورد في تفضيل الشاهد الشعري على الشاهد النثري ، أو ما ذكره الدكتور محمد عيد الذي سماه (التحرز اليني)، في حين أن ما ذكره الدكتور أحمد ماهر البقري والدكتور عبد الجبار النايلة، من أن سبب تبوء الشعر هذه المكانة في النحو ، هو لمكانته العظيمة في النفوس وسيرورته وإذاعته بين الناس، أقرب للقبول في تفسير هذه الظاهرة، لكنهم لم يقاربوا بين هذه المكانة العظيمة في النفوس وبين غاية النحو التعليمية .

٤. لقد تبوأ الشعر مكانا عليا في كتب النحو وغيرها كونه يمثل أهم منابع الثقافة العربية لدى المتعلم في زمن نشأة النحو العربي بوصفه من أصح العلوم عندهم، لذا عمد النحويون إليه بعد تعرفهم على مدى فاعليته لما له من سلطان على طريقة تفكير المتعلم فقد أسهم هذا الموروث الشعري في تشكيل بنية الفكر العربي حتى شغل منها حيزا كبيرا .

المصادر

القرآن الكريم

- أحكام الوجوب في كتاب سيبويه : موزة المقبالي، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩ .
- أخبار أبي القاسم الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د . عبد الحسين مبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م .
- الأسس الفنية لأساليب البلاغة العربية: د . مجيد عبد الحميد ناجي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر النحوي عند العرب، د . تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨١م .
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، قدم له وضبطه وصححه وعلق على حواشيه وفهرسه: د . أحمد سليم الحمصي، د . محمد أحمد قاسم، ط١، الطبعة الفيصلية، ١٩٨٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الفكر، مصر، ١٩٦١م .
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د . مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٩٦٥م .
- البيان والتبيين : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٥٢٥٥)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، د.عفيف دمشقية، دار العلم للملايين ، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث: د . محمد عيد، مطبعة دار نشر الثقافة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م .
- الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري: قاسم كتاب عطا الله، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠١م.
- الشاهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦م.
- شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد(ت٥٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الملك، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي(ت٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، (د . ت) .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د. فتحي عبد الفتاح الدجني، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م .
- فصول في فقه اللغة : د.رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.
- الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- في حركة تجديد النحو العربي وتيسيره في العصر الحديث: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٦٥م.
- في النحو العربي نقد وتيسير: د . نعمة رحيم العزاوي، وزارة التربية، المديرية العامة للأعداد والتدريب، ١٩٨٥م .
- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٥٨١٧)، دار الفكر، بيروت، (د . ت) .
- كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن عباس بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د . شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- لمع الأدلة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبع الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: الحسين بن أحمد بن خالويه، عني بنشره: ج . برجشتراسر، دار الهجرة، (د . ت) .
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي(ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٧٤م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت٥٣٤٦)، دار الأندلس، (د . ت)
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)،ج١، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط١، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م ، ج٢، ج٣، ط٢، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٠م .
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج(ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د . عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د . سمير اللبدي، ط١، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المعجم الوسيط / مجمع اللغة العربية في القاهرة / الطبعة الثانية ١٩٧٢ .

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)

- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م .
- من أسرار اللغة: د . إبراهيم أنيس، ط١، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجي(ت٦٨٤هـ)، تحقيق: د . محمد الحبيب بن الخوجة، تونس، ١٩٦٦م .
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: د . عبد الأمير أمين الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: د . علي زوين، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م .
- الموت والعبقرية ، عبد الرحمن بدوي ، دار القلم ، بيروت ، د . ط ، ١٩٤٥ .
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب: أحمد الهاشمي، مطابع دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د . أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- النحو العربي شواهده ومقدماته: د . أحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٨هـ .
- النحو العربي مذاهبه وتيسيره: د.مجهد جيجان الدليمي، ود. محمد صالح التكريتي، ود.عائد كريم علوان الحريزي، جامعة بغداد، كلية التربية (د.ت).
- النحو العربي نقدٌ وبناء: د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق ، بيروت، ١٩٦٨م.
- نحو القرآن: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤ه — ١٩٧٤م .
- النحويون والقرآن: د. خليل بنيان الحسون، ط١، مكتبة الرسالة الحديثة، عَمّان، ١٤٢٣ه — ٢٠٠٢م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، ط٤، مطبعة وادي العلوك، الجامعة الأزهرية، كلية اللغة العربية، ١٩٥٤م .